

العوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة

حنان عطا شمالوي¹، نهيل إسماعيل سقف الحيط²

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر كل من معدل الخصوبة، ونسبة الإناث في التعليم العالي، ومعدل النمو السكاني، ونسبة الإناث من السكان، والنتائج القومي الإجمالي لكل فرد، على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، من خلال تحليل البيانات الخاصة بالأردن للسنوات (2015-1990)، وذلك بعد أن تم إعطاء لمحة عن جهود الأردن في مجال ردم الفجوة الجندرية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية لكل من: معلمة الناتج القومي الإجمالي لكل فرد، ومعلمة نسبة الإناث في التعليم العالي على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، في حين كانت هناك علاقة عكسية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية لكل من معلمة معدل الخصوبة، ومعلمة نسبة الإناث إلى السكان، على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، كما أظهرت النتائج عدم معنوية متغير معدل النمو السكاني. وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات للعمل على رفع نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وبما ينعكس إيجاباً على تمكين المرأة الأردنية.

الكلمات الدالة: تمكين المرأة، نسبة المشاركة في القوى العاملة، الفجوة الجندرية.

المقدمة

الجندرية فإن نسبة مشاركة المرأة الأردنية اقتصادياً، انخفضت خلال المدة ما بين (2006-2015) بنسبة (9%)، حاصدة واحدة من أسوأ المراتب لمؤشر الفجوة الاقتصادية في عام (2015) إذ جاءت بالمرتبة (140) من إجمالي (145) دولة. ومن الأسباب التي تؤدي إلى ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية بشكل عام، تدني نوعية المواصفات العامة، والالتزامات العائلية، وعدم المساواة في الأجور عن ذات العمل بين الرجل والمرأة (Assaad, 2012) و (العقرباوي، 2014). وقد أدت الأحداث السياسية والركود الاقتصادي وعدم موازنة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وارتفاع مستويات الفقر والبطالة والتمسك بالأدوار التقليدية للمرأة ممثلة بالأعمال المنزلية اليومية والعناية بالأطفال إلى محدودية مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل مقارنة بالرجل.

ومن الجدير بالذكر أن معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن تتأثر أيضاً بعمر المرأة والحالة الاجتماعية لها وعدد وأعمار الأطفال لديها، ويلاحظ أن الانسحاب من سوق العمل بالنسبة للمرأة يزداد طردياً مع ازدياد عدد العاملات المتزوجات ومع ازدياد الإنجاب للمرأة العاملة، وقد يحدث هذا الانسحاب

تشكل النساء في المملكة الأردنية الهاشمية ما نسبته (48.5%) (الإحصاءات العامة، 2015) إلا أن نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية لا تتجاوز (16%)، وهي تقل بشكل كبير عن مثيلاتها على المستوى العربي والدولي، إذ تبلغ نسبة مشاركة النساء في الشرق الأوسط (18.7%) وفي شمال أفريقيا (24.4%)، في حين تبلغ نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء عالمياً (51.1%) (منظمة العمل الدولية، 2015). إن هذه النسبة المتدنية، تضع الأردن قرب أسفل الترتيب العالمي من منظور المشاركة الاقتصادية للمرأة، وحسب تقرير الفجوة

¹ دكتور اقتصاد الأعمال، الأردن.

✉ Hanan0099@hotmail.com

² أستاذ مشارك، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

✉ nahil.saqfalhait@ju.edu.jo; nahil5.ismail@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2017/1/22 وتاريخ قبوله 2017/7/10.

- مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث في التعليم العالي على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، لنسبة الإناث من السكان، على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.
- 4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الناتج القومي لكل فرد على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

3. منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للسنوات (1990-2015)، وقد تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة على تقارير الفجوة الجندرية العالمية المنشورة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، وبيانات (Statistical Economic and social Research and Training Center for Islamic Countries) (SESRTC). وقد تم بناء نموذجين منفصلين لتقدير أثر مجموعة من العوامل على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة عن طريق أخذها متغيراً تابعاً وأخذ كل من: الناتج القومي الإجمالي لكل فرد، ونسبة الخصوبة، ونسبة الإناث من السكان، والنمو السكاني، ونسبة الإناث في التعليم العالي كمتغيرات مستقلة. وقد قامت الدراسة بفصل النموذجين لتجنب الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية.

4. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.4 الإطار النظري

في الأدبيات الاقتصادية هناك الكثير من العوامل ذات العلاقة بمساهمة المرأة في القوى العاملة، ومن أهم هذه العوامل: نصيب الفرد من الدخل؛ إذ تشير النظرية الاقتصادية إلى أن مشاركة الإناث تختلف باختلاف نصيب الفرد من الدخل، وهناك أدلة تشير إلى وجود علاقة على شكل حرف U بينهما (فوينتك، 2013). وتزداد مشاركة المرأة في سوق العمل مع زيادة مستوى التعليم (Dulfo, 2012)، فلتعليم المرأة أثر إيجابي على اختيارها للعمل ونشاطها الاقتصادي، ونمط ادخارها، ونوع وظيفتها، ونمط استهلاك الأسرة، وكذلك مستوى دخل الزوج (مشعل والسروجي، 2006)، إلا أن هناك أدلة تشير إلى عدم وجود

من العمل نتيجة إنهاء خدماتها من قبل صاحب العمل بسبب ارتفاع كلفة تشغيلها بعد زواجها، إذ يتحمل صاحب العمل وحده كلفة إجازات الأمومة والرضاعة.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه تمكين المرأة الأردنية تكمن في ضعف تمكينها اقتصادياً، الناجم بشكل أساسي عن ضعف مشاركتها في سوق العمل، ومن هنا تأتي أهمية دراسة العوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل، لكي يتسنى الوقوف على بعض أسباب انخفاض نسبة مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل، للخروج بتوصيات تساهم في رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، ما يؤدي لزيادة تمكينها، وزيادة دورها في التنمية. وضمن هذا السياق يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما هي العوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل؟ وللإجابة عن السؤال السابق فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسية؛ يغطي الجزء الأول الإطار العام للدراسة، ومن ثم الإطار النظري والدراسات السابقة في الجزء الثاني، يلي ذلك عرض وصفي لجهود الأردن في مجال ردم الفجوة الجندرية في الجزء الثالث، ومن ثم تم التقدير القياسي للعوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن في الجزء الرابع، وأخيراً تأتي الخلاصة والتوصيات.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن من خلال تقديم نموذج قياسي يربط بين نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالتنمية، إذ أن المرأة تشكل عنصراً فعالاً في عملية التنمية، وبالتالي فمن الأهمية بمكان معرفة العوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة لمحاولة الوقوف على أسباب انخفاضها والعمل على رفعها، مما يرفع نسبة المساهمة الاقتصادية للمرأة وبالتالي يرتفع كل من التمكين الاقتصادي والتراكمي للمرأة مما يشكل عنصراً، ومفتاحاً أساسياً، لزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية المستدامة.

2. فرضيات الدراسة

في ضوء أهداف هذه الدراسة، سيتم اختبار الفرضيات التالية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الخصوبة على نسبة

فعلى سبيل المثال فإن النساء في البلدان النامية ومع زيادة عدد أطفالهن يفضلن الانسحاب من العمل لرعاية أطفالهن مع غياب وجود حضانات مناسبة لظروفهن أو بديل للأُم لرعاية الأطفال. وهناك دراسات كثيرة أشارت إلى مجموعة أخرى من المتغيرات، يمكن اعتبارها عوامل ذات تأثير قوي على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة مثل العمر، وخصوصاً فئات العمر فوق سن الأربعين، فقد أشارت الدراسات إلى أن هناك أثراً سلبياً للعمر على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، فهناك انخفاض كبير في مشاركة النساء في العمل بعد سن الأربعين (عدينا، 1996).

وهناك اتجاه جديد في النظريات الاقتصادية، تم فيه ربط كل من: مفهوم التمكين، والفجوة الجندرية، بمشاركة المرأة في القوى العاملة، وزيادة مشاركتها الاقتصادية، فالمرأة المتمكنة صحياً، وتعليمياً، واقتصادياً، وسياسياً، قادرة على اتخاذ قراراتها بنفسها، وبالتالي انضمامها للقوى العاملة، ومع زيادة التمكين التراكمي للمرأة تزداد مشاركتها في النشاط الاقتصادي، لأن تمكين المرأة يساعدها، أو يؤهلها لأخذ قرار الانضمام للنشاط، بالإضافة إلى ربط كل من: التمكين التعليمي، والتمكين الاقتصادي، بالمشاركة الاقتصادية للمرأة بناء على حرية اتخاذها للقرار بالانضمام للقوى العاملة (Zareen, 2002)، ما يؤكد العلاقة الطردية بين تمكين المرأة ومشاركتها في العمل. ومن جانب آخر، فإن عدم المساواة الجندرية في الرواتب لصالح الرجال، يؤدي إلى ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة وعزوفها عن العمل (Kabeer, 2005).

2.4 الدراسات السابقة

إن موضوع مساهمة المرأة في القوى العاملة لاقى اهتماماً واسعاً، فهناك دراسات ركز فيها الباحثون على عامل أو أكثر من العوامل التي تؤثر في المساهمة الاقتصادية للمرأة، مثل دراسة (Mammen and Paxson, 2000) فمن خلال استبانات تم توزيعها وتحليل نتائجها خلصت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين المساهمة الاقتصادية للمرأة والدخل تتخذ الشكل (U) بغض النظر عن العمر، ودراسة (Dezso, 2012) التي أخذت في تحليلها الشركات التي تركز على الابتكار. وقد خلصت هذه

علاقة خط مستقيم بين المستوى التعليمي، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وإنما تأخذ هذه العلاقة شكل الحرف U، فمن الأهمية بمكان الانتباه إلى أن الاستثمار في التعليم يجب أن يحقق الأهداف المطلوب تحقيقها للاقتصاد القومي، إذ يجب أن يعمل النظام التعليمي على ربط مخرجاته مع احتياجات عملية التنمية ومتطلباتها، كما أن التعليم يترافق بشكل عام، مع عدد من المؤشرات أو الدلائل الاجتماعية - الاقتصادية Socioeconomic indicators مثل تمكين المرأة (مشعل والسروجي، 2006)، إذ يرفع تعليم المرأة بشكل خاص من قيمة وقتها في العمل ما ينعكس إيجاباً على ارتفاع أجرها، ويتبع ذلك زيادة في دخل الأسرة، وبالتالي تصبح المرأة عنصراً فعالاً، وتمكناً على مستوى العائلة، وعلى مستوى المجتمع الذي تعيش فيه، وتكسبه قيمة اقتصادية مضافة.

ولطبيعة البناء الاقتصادي للمجتمع دور كبير في مشاركة المرأة في القوى العاملة، فالنمو الاقتصادي يحدث تغييراً في التوزيع السكاني، مما يترتب عليه وجود زيادة ملحوظة في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة نتيجة للتغيرات البنيوية في اقتصادات البلدان، وهناك علاقة ما بين النمو السكاني وزيادة نسب النساء في التركيبة السكانية، وبين نسب انخراطهن في سوق العمل (World Bank, 2012). وقد ركزت النظرية الاقتصادية على أن النمو السكاني المرتفع يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، ويزيد من الضغط على مشاريع البنية التحتية، ويقلل الادخار، وبالتالي يشكل عقبة في طريق التنمية للبلدان النامية، إلا أنه وفي ضوء الاهتمام المتزايد بربط الاقتصاد بالسكان، فإن الدراسات السكانية أصبحت مرتبطة بكل من الاقتصاد والتنمية، ومن المهم جداً تحليل الأبعاد الاقتصادية للظواهر الديموغرافية، وتحليل آثارها الاقتصادية بأسلوب علمي جاد بعيداً عن الدراسات السكانية، والآراء الأيدولوجية المحددة سابقاً (عدينا، 1996).

وهناك علاقة بين الخصوبة وبين نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (عدينا، 1996)، فارتفاع سن الزواج نتيجة تعلم الفتيات يخفض معدل الخصوبة، فيزيد دخول المرأة لسوق العمل، فتزداد مشاركتها الاقتصادية مع انخفاض الخصوبة (Tsani, 2012)، على العكس من ذلك فإن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل،

مشاركة المرأة في القوى العاملة إلا أن أثرها ضعيف ولا يمكن أن نعزو لها وحدها سبب انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، فهناك عوامل أخرى مهمة مثل: الدخل، والعمر والتعليم، وجميعها تؤثر على قرار انخراط المرأة في سوق العمل. وهناك دراسة العقرباوي وطلافة (2012) التي قدمت تحليلاً لوضع المرأة الأردنية في سوق العمل خلال الأعوام (2002-2011)، وبينت مدى تدني نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، إذ بينت أنها نمت بمعدل لا يتجاوز الـ (2.6%)، فقد كانت (12.3%) في بداية الفترة، ووصلت إلى (14.9%) في نهاية الفترة مقارنة بما يقارب (50%) للمعدل العالمي و(25.2%) لدول الشرق الأوسط. وأشارت الدراسة إلى واقع مهم وله تأثير سلبي على سوق العمل وهو الخروج المبكر للإناث من سوق العمل، وأرجعت الدراسة ذلك لسنوات الخدمة القليلة المقبولة لحصول النساء على التقاعد، بالإضافة إلى عدد من العوامل الاجتماعية كالزواج الذي يترتب عليه قيام المرأة بدورها الإيجابي وانسحابها من سوق العمل. وأشارت الدراسة إلى ما يسمى "ظاهرة العزل المهني الأفقي في سوق العمل الأردني"، إذ يتركز عمل الإناث في التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، بالإضافة إلى تفضيل المرأة الأردنية للعمل في القطاع العام لأنه يوفر لها الأمان الوظيفي والمكانة الاجتماعية، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأردني يعاني من هدر للطاقات وعدم فعالية الاستثمار برأس المال البشري نتيجة لضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية.

وفي دراسة حديثة عن المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، بحثت دراسة دبابنه (2016) واقع عمل المرأة الأردنية في القطاع الخاص وذلك من خلال تحديد طبيعة العوامل التي تقف وراء إقبالها أو عدم إقبالها على العمل في القطاع الخاص، أو الانسحاب منه بعد دخوله. ولأغراض الدراسة تم تحديد قطاعات محددة هي البنوك والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والصناعات التحويلية، ولقد انطلقت هذه الدراسة من منهج نسوية ما بعد الحداثة في تفسير العلاقات. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن المرأة الأردنية تواجه عدداً من التحديات في القطاعات محل الدراسة وهذه التحديات لها علاقة بالجدوى المادية من العمل، وفجوة الأجور بين الجنسين، والقدرة على مواصلة العمل في ظل الظروف العائلية.

الدراسة إلى أن تمثيل المرأة في مناصب الإدارة العليا يمكن أن يحسن من أداء الشركة. ومن الدراسات الهامة دراسة قام بها فونتيك (2013)، ناقشت مشاركة المرأة في سوق العمل من حيث خصائصها الأساسية التي تشكل أهمية حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي، والقيود التي تمنع المرأة من تنمية إمكاناتها الاقتصادية الكاملة، والسياسات التي يمكن انتهاجها، للتغلب على هذه العقبات، وإزالة تشوهات سوق العمل، وتهيئة ظروف متكافئة للجميع، وإعطاء المرأة فرصة لتنمية إمكاناتها، والمشاركة في الحياة الاقتصادية بصورة أكبر، وخلصت الدراسة إلى أن للمرأة دوراً أساسياً في التأثير على سوق العمل وبالتالي تحفيز التنمية.

أما بالنسبة إلى الدراسات الخاصة بالدول العربية فهناك دراسة أبو نحلة (2005)، حول مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده، التي وجدت - من خلال تحليل بيانات الدول العربية - أن نسبة مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد في الدول العربية هي أدنى من النسبة العالمية، كما أنها أدنى من نسبة مشاركة المرأة في العمل بين الدول النامية، سواء التي سبقتها بمستوى التنمية، أو تلك التي في المستوى نفسه. ووجدت الدراسة أيضاً أن جميع النسب التي تحتلها المرأة العربية من حيث كل من: المشاركة في النشاط الاقتصادي، ونسبتها من القوى العاملة من البالغين (+15 عاماً)، والمكانة الوظيفية، وقطاعات العمل والأجور، هي أدنى من النسب التي يحتلها الرجل، فيما عدا نسبة المشاركة في العمل العائلي، أو العمل غير الرسمي. وخلصت الدراسة إلى أن تدني مشاركة المرأة في العمل الرسمي، والنشاط الاقتصادي يعود إلى أن وضع النساء العربيات في العمل - الذي يتصف بعدم التجانس عبر الأقطار العربية - غير متأثر فقط بالعوامل الثقافية والدينية، بل بالعلاقات الاجتماعية، وبنى السلطة، والتحويلات الاقتصادية، ونظام الاقتصاد السياسي، والنظام القانوني، وسياسات الدولة، إضافة إلى أبعاد الجنس، والطبقة الاجتماعية. وبالنسبة إلى الأردن، فقد قدم عدينا (1996)، دراسة لأثر الخصوبة على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، من خلال ثلاثة نماذج اقتصادية لقياس أثر كل من: التعليم، والعمر، والخصوبة، على قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة، ووصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن: للخصوبة تأثيراً سالباً على

الفجوة الجندرية اتساعاً في الأعوام ما بين (2006-2015)، وبنسبة (2%) تقريباً، ليحتل سادس أكبر فجوة جندرية في عام (2015) كما يبين الجدول رقم (1). فقد احتل الأردن المرتبة (140) عالمياً من بين (145) دولة، وعربياً احتل المركز (13) من بين (15) دولة عربية، كما جاء متأخراً عن معظم الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، فقد جاء في المركز (38) من بين (40) دولة ضمن هذه الفئة متقدماً فقط على لبنان، وإيران (Economic World fourm, 2015). ويعود سبب الانخفاض في مؤشر الأردن إلى تراجعها في مؤشري المشاركة الاقتصادية، والتمكين السياسي، فقد بلغت نسبة تراجعها في المشاركة الاقتصادية (9%) ما بين (2006-2015)، وحصل في العام 2015 على ترتيب متدن على المؤشر، واحتل المرتبة (142) من بين (145) دولة. وقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى وجود تشريعات "تمييزية" ضد المرأة، إذ ذكر في وصفه للتشريعات المحلية الأردنية الخاصة بالمرأة إلى أن ضوابط العنف تجاه المرأة محدودة، ولا تكفي لتحقيق حماية لها، فيما وصف أحيائها في الميراث بالسيئة، وقدرتها على إدارة شؤونها المالية، والملكية بالمتواضعة (هيئة الأمم المتحدة، 2015). وتراجع الأردن في مجال المشاركة السياسية خلال هذه الفترة بنسبة (2.5%)، وقد اقترب الأردن في عام (2015) من إغلاق الفجوة في الناحية التعليمية بمؤشر بلغ (98.3%)، أما في مجال الصحة فقد جاءت المملكة في المرتبة (132) بمؤشر قدره (96.6). وقد مر الأردن - كما يتبين من الشكل رقم (1) - بفترة تحسن حسب المؤشر العام للفجوة الجندرية ما بين (2006) و(2008) أعقبها انتكاسة كبيرة حتى عام (2010)، المدة التي شهدت البلاد فيها انخفاضاً حاداً في السيولة المالية مع أزمة البورصات، وشح الدعم الخارجي، ومع التقلب السياسي العربي، وثورات الربيع العربي بقي الأردن مستقرًا، ما عاد عليه بالنفع الطفيف بين (2010) و(2011).

وفي هذه الدراسة تم التركيز على بعض العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة مثل نسبة الخصوبة والنتائج القومي الإجمالي ونسبة الإناث في التعليم العالي ومعدل النمو السكاني وجاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع دراسة الدكتور عدينا في وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين نسبة النساء في التعليم العالي ونسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة وكذلك وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين نسبة الخصوبة ونسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، هو قيامها بتقدير العوامل المؤثرة على نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة، باستخدام نموذج قياسي، وأسلوب علمي، وبالاعتماد على بيانات دولية صادرة عن مؤسسات اقتصادية دولية، وهي بذلك تغطي فجوة في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالأردن، إذ تفنقر الدراسات السابقة للنظرة الشاملة. وقد بحثت هذه الدراسة بشكل جلي، المحددات الأساسية لنسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة حسب أحدث البيانات المتوفرة، هذا الموضوع الذي بات مؤرقاً للأردن وسبباً في تخفيض المؤشر التراكمي لتمكين المرأة في الأردن، على أمل أن يستفيد متخذو القرار والمهتمون بما خلصت إليه هذه الدراسة.

5. جهود الأردن في مجال ردم الفجوة الجندرية

كان عنوان إنجاز المنظور الجندري الأردني لعام (2015) - كما في السنوات السابقة منذ بداية إصدار تقرير الفجوة الجندرية عام (2006) - تضيق فجوة النوع الاجتماعي في مجالي: الصحة، والتعليم، واتساعها فيما يتعلق بمؤشري المشاركة الاقتصادية، والتمكين السياسي، وقد تراجعت قيمة المؤشر العام للأردن إلى (59.7%) عام (2015)، وازدادت

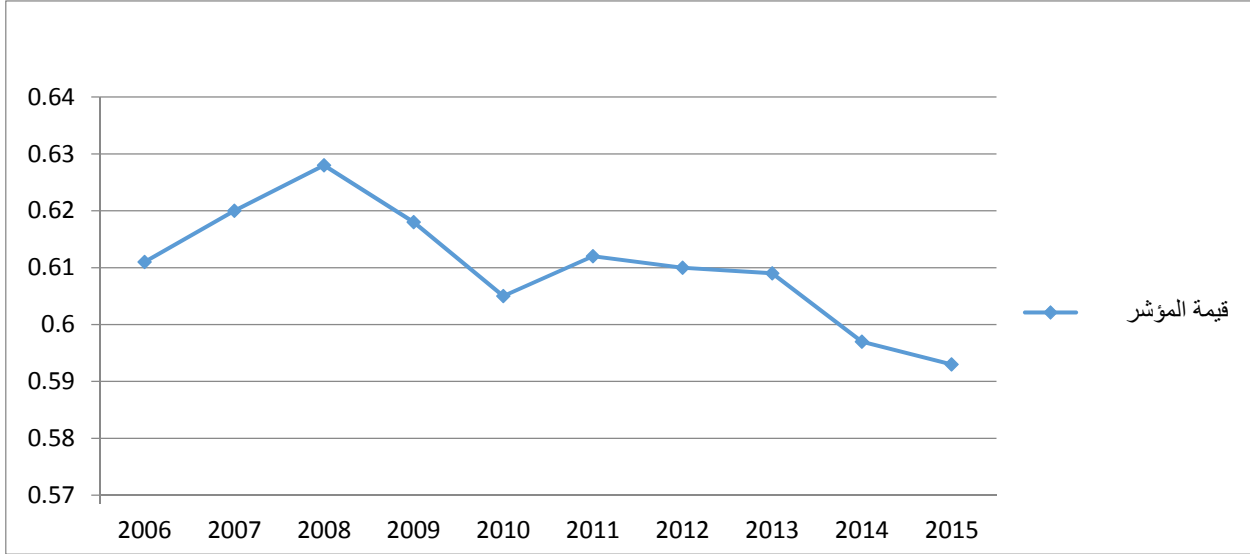
جدول (1)
الفجوة الجندرية الأردنية للأعوام (2006 - 2015)

المشاركة السياسية		الصحة		التعليم		المشاركة الاقتصادية		المؤشر العام		الأعوام عدد الدول	
الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر		
123	0.073	132	0.966	93	0.983	142	0.35	140	0.593	145	2015
119	0.073	127	0.966	74	0.991	140	0.358	134	0.597	142	2014
117	0.061	90	0.971	68	0.992	128	0.415	119	0.609	136	2013
118	0.055	90	0.971	82	0.986	126	0.43	121	0.61	135	2012
113	0.056	89	0.971	79	0.987	127	0.433	117	0.612	135	2011
117	0.039	87	0.971	81	0.987	126	0.422	120	0.605	134	2010
111	0.064	94	0.971	83	0.985	122	0.452	113	0.618	134	2009
108	0.064	89	0.971	80	0.986	109	0.489	104	0.628	130	2008
112	0.048	88	0.971	79	0.979	110	0.483	104	0.62	128	2007
100	0.048	62	0.975	70	0.979	105	0.442	93	0.611	115	2006
	0.0250		-0.0090		0.0040		-0.0920		-0.0180	نسبة التغير خلال الفترة	

المصدر: تقرير الفجوة الجندرية للعام 2015.

بالكامل وساعة لإرضاع الطفل يومياً ابتداءً من يوم الولادة ولمدة عام، والزام صاحب العمل الذي يستخدم عدداً يزيد على 20 عاملة متزوجة أن يهيئ مكاناً مناسباً لأطفال العاملات، شريطة أن لا يقل عددهم عن 10 دون سن الرابعة، كما ينص القانون على عدم فصل المرأة الحامل ابتداءً من الشهر السادس أو أثناء إجازة الأمومة، وعدم تكليف المرأة العاملة بأعمال خطيرة ومضرة بصحتها، ويتعامل قانون العمل مع العاملين دون تمييز بين الرجال والنساء (دبابنه، 2016). وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة الأردنية، إلا أنه لا يزال دون الطموحات، لأن الجهود المبذولة من قبل الحكومة وقوى المجتمع المدني، غير كافية، لمواجهة التحديات، مما يتطلب مراجعة جديدة للتشريعات، والسياسات، والممارسات التي تقف عائقاً دون زيادة مشاركتها السياسية والاقتصادية.

وتلا ذلك مدة انخفاضات متتالية، وقد يعود السبب في ذلك إلى بعض التوترات الداخلية مثل أزمة المحروقات، وقضايا الفساد التي شغلت الأردنيين في تلك المدة، ثم صار التوسع في الفجوة على أشده بعد (2013)، عندما بدأت أزمة موجات اللجوء السوري، فقد بلغ عدد النازحين السوريين أكثر من (1.4) مليوناً حتى نهاية (2015) (Stave, 2015). ومن الأسباب أيضاً أن المملكة ما زالت متحفظة على (4) فقرات في معاهدة اتفاقية التمييز ضد المرأة (سيداو)، وهذه البنود تتعلق بمنح الأم جنسيتها لأبنائها، وتساوي الحقوق والمسؤوليات بين الزوجين والأبوين في حالتها الارتباط، أو الانفصال. (stave, 2015). ويذكر أن التشريعات الأردنية المتعلقة بعمل المرأة تعد من التشريعات المتقدمة على مستوى المنطقة والعالم، وتتواءم بشكل كبير مع معايير العمل الدولية ذات العلاقة، إذ يعطي القانون الحق للمرأة في إجازة أمومة مدة 10 أسابيع مدفوعة الأجر



الشكل رقم (1)

المؤشر العام للفجوة الجندرية الأردنية خلال المدة (2006-2015)

بالدولار الأمريكي (GNPPC): تم حسابه بقسمة الناتج القومي الإجمالي، على إجمالي عدد السكان.

- نسبة الإناث من السكان (FPR): ويمثل إجمالي عدد الإناث نسبة إلى إجمالي عدد السكان.

- معدل الخصوبة (FR) (مجموع الولادات لكل امرأة): ويمثل عدد الأطفال الذين يولدون للمرأة إذا عاشت حتى نهاية سن الإنجاب.

- نسبة الإناث في التعليم العالي (FHED): ويمثل نسبة الإناث في التعليم العالي نسبة إلى المجموع الكلي من الملتحقين بالتعليم العالي.

- معدل النمو السكاني (PG).

ومن المتوقع نظرياً أن يكون هناك أثر طردي لزيادة معدل الناتج القومي الإجمالي لكل فرد، على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، إذ أشارت النظرية الاقتصادية إلى أن مشاركة الإناث تختلف باختلاف نصيب الفرد من الدخل، وأن زيادة النشاط الاقتصادي، تؤدي إلى زيادة التوظيف، والمشاركة في القوى العاملة. وكذلك يتوقع وجود علاقة طردية بين نسبة المرأة في التعليم العالي ونسبة مشاركتها في القوى العاملة، إذ تزداد مشاركة المرأة في سوق العمل، مع زيادة مستوى تعليمها

6 . التقدير القياسي للعوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن

في هذا الجزء من الدراسة تم تقدير أثر بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الأردني على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة (FLPR) في الأردن، وذلك لتحديد اتجاه ومعنوية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع. وتشتمل المتغيرات التفسيرية على: معدل الناتج القومي الإجمالي لكل فرد (GNPPC)، ومعدل الخصوبة (FR)، ونسبة الإناث من السكان (FPR)، ومعدل النمو السكاني (PG)، ونسبة الإناث في التعليم العالي من إجمالي السكان (FHED)، وقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن Statistical Economic and social Reasearch and Training Center for Islamic Countries (SESRC). وفيما يلي تعريف هذه المتغيرات:

- نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة (FLPR): المتغير التابع

أما المتغيرات التفسيرية فشملت:

- الناتج القومي الإجمالي لكل فرد (بالأسعار الحالية

1.6 الاختبارات القياسية لمتغيرات الدراسة

إنّ مصداقية نتائج التحليل القياسي تعتمد على اختبار الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية التي تمثل متغيرات نموذج الدراسة، وللحصول على تقدير يمتلك الخصائص المرغوب بها، ويجب التأكد من عدم وجود المشاكل القياسية المرتبطة بمتغيرات النموذج عن طريق القيام ببعض الاختبارات، والتي تشمل ما يلي:

أ. اختبار سكون البيانات (Stationary Test)

تعتبر مشكلة عدم سكون البيانات من أكثر المشاكل شيوعاً في بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية، وتظهر هذه المشكلة من عدم ثبات الوسط الحسابي والتباين للمتغيرات عبر الزمن (Greene, 2012)، وللتأكد من سكون المتغيرات، قامت هذه الدراسة بإجراء اختبار (Augmented Dickey-Fuller (ADF))، وبعد إجراء اختبار (ADF) لمتغيرات النموذج بصيغة اللوغاريتم، تبين أنّ جميع المتغيرات لم تكن ساكنة في المستوى وإنما كانت ساكنة في الفرق الأول (I(1))، والملحق 1 يبيّن ذلك.

ب. اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Test)

إنّ الارتباط الخطي يحدث بسبب وجود علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية، أو وجود ارتباط قوي بين المتغيرات التفسيرية، ويكون ذلك نتيجة اتجاه المتغيرات الاقتصادية معاً عبر الزمن، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة الخطأ المعياري (SE) في المعلمات المقدّرة، وبالتالي تتخفّض قيمة إحصائية (t-statistic) وتصبح المعلمات المقدّرة غير معنوية. وللتأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين متغيرات النموذج، تم استخدام اختبار (Ordinary Correlation Analysis). وكانت النتائج كما يوضّح الملحق 2.

تشير نتائج تحليل الارتباط الى وجود ارتباطات خطية متعددة قوية بين بعض المتغيرات، فكان هناك ارتباط بين LFHED والمتغيرين LFR، LFPR. كذلك تبين وجود ارتباط بين المتغيرين LPG، LFR. وبالتالي، عمدت الدراسة إلى فصل المتغيرات في نموذجين لتجنب تلك الارتباطات بين المتغيرات المستقلة، كما بيّن ملحق 3 إذ أظهرت نتائج اختبار الارتباط وجود ارتباط أحادي بين المتغيرين (LFPR)،

(Dulfo, 2012)، أما معدل الخصوبة، فمن المتوقع أن له أثر عكسي على مساهمة المرأة في القوى العاملة نتيجة زيادة عدد الأطفال الذين يولدون للمرأة مما يجعلها تنسحب من سوق العمل (عدينا، 1996). ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع سن الزواج نتيجة تعليم الفتيات، يخفض معدل الخصوبة، فيزيد دخول المرأة لسوق العمل، فتزداد مشاركتها الاقتصادية مع انخفاض الخصوبة (Tasani, 2012)، وكذلك الحال مع معدل النمو السكاني ونسبة النساء من السكان إذ يتوقع وجود علاقة عكسية بين كل من معدل النمو السكاني ونسبة النساء من السكان وبين نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل فهناك علاقة ما بين النمو السكاني ونسب النساء في التركيبة السكانية، وبين نسب انخراطهن في سوق العمل، وهذه العلاقة قد تكون عكسية في حال ارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث (World Bank, 2012). وفيما يلي شرح لنتائج التقدير القياسي، والذي تم باستخدام نموذجين لتجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية.

أولاً: في النموذج الأول، تم تقدير أثر الدخل القومي لكل

فرد ومعدل الخصوبة ونسبة النساء من السكان على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن خلال مدة الدراسة، وتم صياغة النموذج كما يلي:

$$FLPR_t = \beta_0 + \beta_1 GNPPC_t + \beta_2 FR_t + \beta_3 FPR_t + U_t \dots (1)$$

ثانياً: في النموذج الثاني، تم تقدير أثر الدخل القومي لكل

فرد، ومعدل النمو السكاني، ونسبة الإناث في التعليم العالي، على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن لنفس سنوات الدراسة، وتم صياغة النموذج كما يلي:

$$FLPR_t = \beta_0 + \beta_1 GNPPC_t + \beta_2 PG_t + \beta_3 FHED_t + U_t \dots (2)$$

وقد تم تقدير هذين النموذجين باستخدام صيغة اللوغاريتم، وتشير قيم β إلى المعلمات المقدّرة للنموذج والتي تعبّر عن المرونات، وتشير t إلى الزمن، كما تشير U_t إلى الخطأ العشوائي.

مشاركة المرأة لها. أما بالنسبة لمعلمة نسبة النساء من السكان، فيمكن تفسير هذه العلاقة العكسية كما تبين في التحليل السابق بأن نسبة النساء اللواتي يعتبرن خارج القوى العاملة من السكان مرتفعة.

ومن خلال إحصائية (t-statistic) وقيم معاملات المرونة المقدرّة، تبين أنّ زيادة الناتج القومي الاجمالي لكل فرد بقيمة 1% يؤدي إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة الاردنية بنسبة 1.38%، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأنّ زيادة النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة التوظيف والمشاركة في القوى العاملة. كما أشارت معلمة معدل الخصوبة إلى أن زيادة معدل الخصوبة في الأردن بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة الاردنية بنسبة 0.11%، وهذه النتيجة يمكن تبريرها بارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث في الأردن، مما يعني أن الزيادة في معدل الخصوبة تتعكس بزيادة نسبة الذكور إلى الإناث وبالتالي تنخفض مشاركة المرأة في القوى العاملة من زيادة معدل الخصوبة. أما معلمة نسبة النساء من السكان، فقد أشارت إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة الاردنية بنسبة 18.20% في حال زيادة نسبة المرأة من السكان بنسبة 1%، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية كما تبين في التحليل السابق بأن نسبة النساء اللواتي يعتبرن خارج القوى العاملة من السكان مرتفعة.

أما نتائج النموذج الثاني، فقد اشارت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% و 10% لمعلمة الناتج القومي الاجمالي لكل فرد ومعلمة نسبة الإناث في التعليم العالي على مشاركة المرأة في القوى العاملة، كما أظهرت النتائج عدم معنوية معلمة معدل النمو السكاني.

وأشارت قيمة معامل التحديد (R^2) إلى قدرة المتغيرات التفسيرية على تفسير الاختلافات في المتغير التابع إذ بلغت قيمتها حوالي 92% في النموذجين. وأخيراً، يشير اختبار (D.W) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في نماذج الاختبار، وبالتالي يمكن القول بأنّ النموذجين مقبولان إحصائياً في تفسير مشاركة المرأة في القوى العاملة.

في النموذج الأول فقط، وعدم وجود ارتباطات أخرى بين المتغيرات التفسيرية، مما لا يؤثر على معنوية نتائج الاختبار.

2.6 نتائج تقدير نموذج نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن

بالنظر إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة فقد تم تقدير نموذج للتكامل المشترك باستخدام أسلوب جوهانسن المتعدد المتغيرات لتحديد ما إذا كانت المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً. ويعد اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات أفضل من أسلوب الخطوتين المقترح من قبل كل من إنجل وجرانجر إذ يمتاز أسلوب جوهانسن بأنه يأخذ بعين الاعتبار نمط السلوك العشوائي، ويسمح باختبارات متعددة حول اتجاهات التكامل المشترك، ويعالج التحيز الناتج من أخطاء القياس في العينات الصغيرة. ويبين الملحق 4 والملحق 5 نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذجين الأول والثاني، ونستنتج من خلالهما أنه من الممكن بسهولة رفض فرضية عدم القائل بعدم وجود التكامل المشترك عند مستوى ثقة 5% وهذا يعني وجود تكامل مشترك من الدرجة الأولى ($I(1)$) ومزيج خطي ساكن بين المتغيرات، وعلاقة ساكنة في الأجل الطويل، وبالتالي يمكن تقدير النموذج باستخدام طريقة (FM-OLS)، وقد كانت نتائج التقدير كما يبين الملحق 6.

أشارت نتائج النموذج الأول إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لمعلمة الناتج القومي الاجمالي لكل فرد على مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهذا يتفق مع الأدبيات الاقتصادية التي تضمنت أن زيادة النشاط الاقتصادي يؤدي بشكل عام إلى زيادة التوظيف والمشاركة في القوى العاملة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 1% لكل من معلمة معدل الخصوبة ومعلمة نسبة الإناث إلى السكان على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. وهذه النتيجة يمكن تبريرها بارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث في الأردن، وارتفاع عدد الأطفال الذين يولدون للمرأة الواحدة، وبالتالي تنخفض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة مع زيادة معدل الخصوبة، إلا أن للخصوبة أثراً ضعيفاً، فلا يمكن أن نعزو انخفاض نسبة

7. الخلاصة والتوصيات

بالاستناد إلى البيانات الخاصة بالأردن خلال السنوات (1990-2015)، سلطت هذه الدراسة الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة وهي: نسبة الخصوبة، ونسبة المرأة من السكان، ومعدل النمو السكاني، ومتوسط الدخل ومستوى التحاق المرأة بالتعليم العالي. وقد بينت نتائج التقدير وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية لمعلمة الناتج القومي الإجمالي لكل فرد على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية لكل من: معلمة معدل الخصوبة، ومعلمة نسبة الإناث إلى السكان، على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، ووجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية لمعلمة نسبة الإناث في التعليم العالي على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، كما أظهرت النتائج عدم معنوية معدل النمو السكاني في تأثيره على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، إذ أن ما يهم - كما تبين - هو نسبة الخصوبة وليس النمو السكاني.

وفي ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج حول العوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وبما أن المشكلة الأبرز التي تواجه تمكين المرأة الأردنية تكمن في التمكين الاقتصادي بشكل أساسي، فإن الباحثين توصيان بالآتي لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة وبالتالي رفع مساهمتها الاقتصادية مما يسهم في زيادة تمكينها:

1- استخدام رأس المال البشري بشقيه لتحقيق التنمية المستدامة، فالمسألة ليست قلة استخدام النساء في توليد النشاط

الاقتصادي، بل في قلة العدالة في الاستخدام.

- 2- تتطلب عملية رفع نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة العديد من السياسات والإجراءات يمكن إيراد بعضها - على سبيل الذكر وليس الحصر - كما يلي:
 - إعادة النظر في النظام التعليمي لكي يتم فتح المجال أمام الإناث في المناطق النائية والأقل حظاً لرفع نسب التحاقهن في التعليم العالي وإغلاق التخصصات الجامعية التي لا يتوفر لها وظائف، إذ تبين أن نسبة التعليم العالي تؤثر إيجابياً على نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.
 - تشجيع النساء على التوجه لرفع نسبة الدخل الفردي لهن عن طريق القيام بالمشاريع الصغيرة ودعم هذه المشاريع بواسطة مؤسسات التمويل المختلفة لما لهذا من ارتباط وثيق بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الذي تبين ارتباطه الطردي مع نسبة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.
 - زيادة التوعية حول تنظيم النسل والمباعدة بين الأحمال، مما ينعكس إيجاباً على زيادة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.
 - توفير بيئة جاذبة لعمل النساء، إذ أنه من المهم تعديل قوانين وتشريعات العمل لتتضمن هذه التشريعات نص صريح يمنع التمييز بين الذكور والإناث في الأجر على العمل المتشابه، وإعادة النظر بالنصوص التمييزية في نظام الخدمة والخاصة بالعلاوات، وضمان تطبيق البنود الواردة في قانون العمل والتي تسهل للمرأة الحصول على فرصة للعمل الجزئي، وتضمن لها الوصول إلى حاضنات للأطفال بتكلفة معقولة وظروف آمنة، وتضمن الحصول على إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، وتجرّم التمييز الجندي في بيئة العمل.

ملحق (1)

نتائج اختبار سكون البيانات

المتغير	t-statistic	t-critical	Probability	درجة الاستقرار
FLPR	425-4.	-2.664	0.000*	1 st difference ³
LGPPC	-5.441	-2.991	0.000*	1 st difference ³
FR	-2.752	-2.674	0.008*	1 st difference ³
FPR	-5.330	-3.004	*450.0	1 st difference ³
PG	-4.725	-2.669	0.000*	1 st difference ³
FHED	-3.558	-2.664	0.001*	1 st difference ³

تشير ⁽³⁾ إلى الاستقرار من دون الحد الثابت والمتجه الزمني، وتشير * إلى درجة معنوية 5%.

ملحق (2)

نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد قبل فصل النموذجين

LFHED	LPG	LFR	LGNPPC	الارتباط
			1.000 -- --	LGNPPC
		1.000 -- --	-0.012 [-0.060] (0.952)	LFR
	1.000 -- --	-0.894 [-9.807] (0.000)	-0.021 [-0.107] (0.915)	LPG
1.000 -- --	-0.255 [-1.297] (0.206)	-0.950 [-14.918] (0.000)	-0.149 [-0.740] (0.466)	LFHED

ملحق (3)

نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد بعد فصل النموذجين

النموذج الثاني				النموذج الأول			
LFHED	LPG	LGNPPC	الارتباط	LFPR	LFR	LGNPPC	الارتباط
		1.000 -- --	LGNPPC			1.000 -- --	LGNPPC
	1.000 -- --	-0.021 [-0.107] (0.915)	LPG		1.000 -- --	-0.012 [-0.060] (0.952)	LFR
1.000 -- --	-0.255 [-1.297] (0.206)	-0.149 [-0.740] (0.466)	LFHED	1.000 -- --	-0.168 [-0.839] (0.409)	0.966* [18.459] (0.000)	LFPR

ملحق (4)
اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الأول
معيار الأثر

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.873576	105.6600	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.727802	58.09347	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.699500	28.16531	15.49471	0.0004
At most 3	0.022024	0.512215	3.841466	0.4742

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

معيار القيمة العظمى

None *	0.873576	47.56654	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.727802	29.92816	21.13162	0.0022
At most 2 *	0.699500	27.65309	14.26460	0.0002
At most 3	0.022024	0.512215	3.841466	0.4742

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (5)
اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج الثاني
معيار الأثر

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.898267	92.03721	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.650344	39.47294	29.79707	0.0028
At most 2	0.463072	15.30441	15.49471	0.0534
At most 3	0.042584	1.000904	3.841466	0.3171

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

معيار القيمة العظمى

None *	0.898267	52.56426	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.650344	24.16853	21.13162	0.0181
At most 2 *	0.463072	14.30351	14.26460	0.0493
At most 3	0.042584	1.000904	3.841466	0.3171

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (6)

نتائج تقدير الانحدار الخطي لنموذجي نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة

النموذج الأول				
$LFLPR = 68.52 + 1.38LGNPPC - 0.11LFR - 18.20LFPR$				
t- Stats.	[4.106]	[7.352]	[-4.092]	[-4.076]
P-value	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
R^2	R^2 Adj R	.Long Run Var	D.W	.Obs
0.917	0.906	0.002	1.841	25
النموذج الثاني				
$LFLPR = -4.09 + 0.78LGNIPC - 0.02LPG + 0.29LFHED$				
t- Stats.	[-5.75]	[7.89]	[-0.94]	[3.42]
P-value	(0.00)	(0.00)	(0.35)	(0.00)
R^2	R^2 Adj R	.Long Run Var	D.W	Obs.
0.923	0.913	0.002	2.019	25

تمّ تقدير النموذج بصيغة اللوغاريتم (المرونات)، عند درجات معنوية 10%، 1%.

المصادر

عدينا، محمد (1996). أثر الخصوبة على مساهمة الإناث في القوى العاملة في الأردن، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، العدد الأول، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

فويتيك، كاتري (2013). *مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين*، صندوق النقد الدولي.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، *الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الأردن (2013-2017)*، الأردن.

مشعل، زكية والسروجي، فتحي (2006). *العوائد الاقتصادية لتعليم المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة قياسية*، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، المجلد 33 العدد 1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2015). *التقرير*

أبو نحلة، لميس (2005). *مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده*، قسم دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

الإحصاءات العامة (2015). *التقرير السنوي*، عمان، الأردن.

العقرباوي، سجي (2014). *أثر الفجوة في الأجور بين الجنسين على النمو الاقتصادي في الأردن*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العقرباوي، مي وطلاحة، تيسير (2012). *دراسة الحماية الاجتماعية للمرأة في الأردن*، إدارة الدراسات، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، عمان، الأردن.

دبابنه، عبير (2016). *المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن: واقع وتحديات القطاع الخاص*، مركز الفتيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، الأردن.

بيروت، لبنان.
منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2015، تقرير التنمية البشرية، بيروت، لبنان.

العالمي لرصد التعليم للجميع تقرير اقليمي عن الدول العربية.

منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2012)، "نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"،

Assaad, A. (2012). Gender and the Jordanian Labor Market, Economic Research Forum http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=1556.

Duflo, E. (2012). Women Empowerment and Economic Development, *Journal of Economic Literature*, 50 (4).

Dezsö, Ross. (2012). Does female representation in top management improve firm performance? A panel data investigation, *Strategic Management Journal*, Wiley Online Library.

Greene, W. (2012). *Econometric Analysis, Hand Book*, 7th Edition: PEARSON Education Inc, Boston.

Kabeer, Naila. (2005). *Resources, Agency and Achievement: Reflections on the measurement of women empowerment*, International Development Research Centre (IDRC), Ottawa.

Mammen, Kristin and Christina Paxson. (2000). Women's Work and Economic Development, *The Journal of Economic Perspectives*, 14 (4): 141-164.

Statistical Economic and social Research and Training Center for Islamic Countries, SESRIC <http://www.sesrtic.org/baseind-step1.php>

Stave, Erik and Hillesund, Solveig. (2015). *Impact of Syrian refugees on the Jordanian labour market*, International

Labour Organization

Tsani, Stella. (2012). *Female Labour Force Participation and Economic Development in Southern Mediterranean Countries: What scenarios for 2030?*, MEDPRO Technical Report No. 19, European Commission, European Research Area.

World Bank. (2012-2015). *World Development Indicators*, Washington: World Bank.

World Bank, 2012. *Capabilities, Opportunities and Participation: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa Region*, A companion to the World Development Report, 2012, Washington: World Bank.

World Economic Forum. (2006-2015). *Gender Gap Report*, Geneva, Switzerland: http://www3.weforum.org/docs/WEFGenderGap_Report.pdf.

Zareen, Fand Naqvi, Lubna. (2002). *How Do Women Decide to Work in Pakistan? [with Comments]*, The Pakistan Development Review, 41 (4), Papers and Proceedings PART II Eighteenth Annual General Meeting and Conference of the Pakistan Society of Development Economists, Islamabad, pp. 495-513.

Women Labor Force Participation Rate in Jordan Factors Affecting

Hanan Shamlawi¹, Nahil Saqfalhait²

ABSTRACT

This study aims at investigating the effect of fertility rate, the female percentage in higher education, the population growth rate, the female percentage in the population, and per capita Gross National Product (GNP), on the participation rate of women in the labor force in Jordan. The results were obtained through analyzing data pertaining to Jordan for the years 1990-2015, after giving an overview of Jordan's efforts in bridging the gender gap. The results revealed a significant positive long-run impact for both per capita GNP and the female percentage in higher education on the participation rate of women in the labor force. In contrast, the results showed a significant negative long-run impact for the fertility rate and the female percentage in the population on the participation rate of women in the labor force. Additionally, no significant impact was found for the population growth rate. Based on the data analysis in this study, the authors provide some recommendations to improve the participation rate of women in the labor force to enhance their empowerment.

Keywords: Women empowerment, women participation rate in labor force, economics of gender, gender gap.

¹ Economics Department, Business College, The University of Jordan.

✉ Hanan0099@hotmail.com

² Associate Professor, The University of Jordan, Business College, Business

Economics Department, Amman, Jordan:

✉ nahil.saqfalhait@ju.edu.jo; nahil5.ismail@yahoo.com

Received on 22/1/2017 and Accepted for Publication on 10/7/2017.